تقرير عن مناقشة أطروحة الدكتوراه

في موضوع: اختيارات إمام الحرمين الجويني في فقه المعاملات المالية
من خلال كتابه نهاية المطلب في دراية المذهب ومدى تطبيقاتها
في العقود المالية المعاصرة

إبراهيم بوحمرة

شبكة الألوكة
www.alukah.net

تقرير عن مناقشة أطروحة الدكتوراه في موضوع:

اختيارات إمام الحرمين الجويني في فقه المعاملات المالية

من خلال كتابه نهاية المطلب في دراية المذهب

ومدى تطبيقاتها في العقود المالية المعاصرة

عنوان الرسالة: اختيارات إمام الحرمين الجويني في فقه المعاملات المالية من خلال كتابه نهاية المطلب في دراية المذهب ومدى تطبيقاتها في العقود المالية المعاصرة.

الباحث: إبراهيم بوحمرة.

نوقشت هذه الأطروحة الجامعية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة القاضي عياض بمراكش بتاريخ ٢٠٢٢/٠٦/٠٦.

مستخلص الرسالة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة:

الحمد لله البارئ المصوِّر الخلاَّق، الوهاب الفتاح الرزاق، المبتدئ بالنعم قبل الاستحقاق، وصلاته وسلامه على رسوله الذي بعثه ليتمم مكارم الأخلاق، وفضله على كافة المخلوقين على الإطلاق، حتى فاق جميع البرايا في الآفاق، وعلى آله الكرام الموصوفين بكثرة الإنفاق، وعلى أصحابه أهل الطاعة والوفاق، وخير الصحب والرفاق، صلاة دائمة مستمرة بالعشي والإشراق، أما بعد.

فإنه لشرف كبيرلي أن أمثل بين يدي هذه اللجنة العلمية الموقرة؛ لأحظى بشرف مناقشتها لهاته الأطروحة التي أعددتها بعنوان: «اختيارات إمام الحرمين الجويني في فقه المعاملات المالية من خلال كتابه: «نهاية المطلب في درايةِ المذهب» ومدى تطبيقاتِها في عقود المعاملات المالية المعاصرة».

بادئ ذي بدء، أتوجه بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان إلى أستاذي المشرف على هذه الأطروحة؛ فضيلة الدكتور عبد الرحمان العمراني حفظه الله ورعاه، الذي تعهد هذا العمل منذ بدايته إلى بلوغ غايته، ولم يبخل علي بإرشاداته القيمة، ونصائحه العلمية، وتوجيهاته المنهجية طيلة مسار البحث، وقد كان لرفقه ولين جانبه وحسن خلقه، الأثر البالغ في إتمام هذا البحث وإنجازه، أسأل الله – سبحانه – أن يجزيه عني خير الجزاء، وأن يجعل ذلك في ميزان حسناته، وأن يبارك له في علمه وعمره.

ثم إنه من منن الله على البحث وصاحبه؛ أن قيض له هذه اللجنة العلمية المباركة من العلماء الفضلاء، والأساتذة الأجلاء، الذين تولوا فحص هاته الأطروحة، وتفضلوا بمناقشتها، بغية تكميل نقصها وتصحيح أخطائها. هذه اللجنة المكونة من فضيلة الدكتور حميد الصولبي، والدكتور المصطفى الوضيفي، والدكتور سعيد النكر، والدكتور با سيدي لمراني علوي؛ الذي تجشم عناء السفر من مدينة مكناس، وتفضل بقبول المشاركة في فحص هذه الرسالة. فلهم مني جميعا جزيل الشكر، ومن الله عظيم المثوبة والأجر، وأسأل الله أن يتقبل أعمالهم، ويبارك في جهودهم، إنه سميع قريب مجيب.

- **أهمية الموضوع:**

ترجع أهمية اختيار هذا الموضوع لجملة أمور منها:

أولا: أهمية اختيارات إمام الحرمين الجويني في فقه المعاملات المالية؛ التي تعد من أهم الاجتهادات التي عليها مدار الفقه الشافعي، ويشهد لذلك امتداداتها القوية داخل المذهب؛ بحيث ظلت محل عناية أئمة الشافعية الذين

جاؤوا بعده كتلميذه أبي حامد الغزالي، ومن جاء بعده من محققي المذهب كالرافعي والنووي وابن حجر الهيثمي وغيرهم.

ثانيا: دراسة الاختيارات والترجيحات الفقهية تنمي الملكة الاجتهادية للباحث، وتمكنه من سلوك مسلك التحقيق والتدقيق في تتبع آراء الفقهاء وأقوالِهم، كما تفتح له باب النظر الفقهي في النوازل المستجدة.

ثالثا: البحث في هذا الموضوع يكشف عن أهمية التراث الفقهي لإمام الحرمين الجويني

- الذي اشتهر بكونه قد غلب عليه علم الكلام والأصول-، وذلك من خلال جمع أهم اختياراته في فقه المعاملات المالية، وإبراز الجانب الفقهي في شخصية هذا الإمام الفقيه المجتهد محرر المذهبِ الشافعي.

رابعا: أهمية كتاب «نهاية المطلب في دراية المذهب» لإمامِ الحرمين الجويني ، وخاصة ما تعلق بفقه الأموال عنده؛ إذ لم أعثر-حسب علمي- على بحث جامع في الموضوع أو دراسة تناولت هذا الجانب عنده، وللإشارة فقد كان بحثي لنيل شهادة الماستر متعلقا بجزء من الفقه المالي لإمام الحرمين الجويني، وقد كان بعنوان: «قواعد فقه الأموال ومسالك تدبيرها من كتاب غياث الأمم لإمام الحرمين الجويني»، فأحببت أن أزيد الموضوع بسطا وتفصيلا من خلال توسيع دائرة مجال بحثي، ولذلك جعلته في موسوعته الفقهية: «نهاية المطلب في دراية المذهب» في القسم المتعلق بفقه المعاملات المالية ؛ للنظر بما يمكن أن تسهم فيه هذه الموسوعة الفقهية النفيسة؛ من حل لمشكلات وقضايا المعاملات المالية المعاصرة.

خامسا: عموم حاجة الناس إلى فقه المعاملات المالية في كل زمان ومكان، لاسيما في عصرنا الحاضر المتميز بكثرة المستجدَّات والنوازل، وما ينتج عنها من وقائعَ متجددة، ونوازلَ فقهيةٍ غير معروفة في كتب الفقه الإسلامي، تقتضي تطبيق الشريعة عليها، قصد التَّوَصُّل إلى حلول شرعية مناسبة، تستوعب جميع القضايا المالية المستجِدَّة.

سادسا: ربط فقه المعاملات المالية المعاصرة بأصوله الصحيحة ومنابعه الصافية؛ وذلك من أجل الاهتداء بما قَعَّده وأَصَّلَهُ فقهاءُ الأمة الراسخون، والاستنارةِ بمناهجِ فهمهم، ومسالِكِ استدلالِهم، وطرقِ استنباطهم، وتنزيلها على ما استجَدَّ من النوازل؛ التي تقتضي تنزيلَ أحكامِ الشريعة عليها، وتكييفَهَا تكييفاً شرعياً يتلاءم مع ظروف الحياة المستجِدة.

سابعا: ممارستي العملية المرتبطة بمجال المالية العمومية، التي أسهمت في اختيار هذا الموضوع؛ الذي رمت من خلاله الجمع بين الدراسة النظرية والتطبيقية في فقه المعاملات المالية، وكذا التمكن من عقد مقارنات بين الفقه المالي الإسلامي، والتشريع المالي القانوني.

- **أهداف البحث:**

يمكن إجمال الأهداف الرئيسة للبحث فيما يلي:

التأصيلُ لفقه المعاملات المالية المعاصرة؛ بِرَدِّه لأصولِه الصحيحة، وذلك بالاستفادةِ من فهوم العلماء المجتهدين؛ أمثال إمامِ الحرمين الجويني في فقه المعاملات المالية.

إبرازُ أثر مقارنة اختيارات إمام الحرمين الجويني باختياراتِ غيره من الأئمة المجتهدين سواء داخل المذهب أو خارجه.

استثمارُ اختيارات إمام الحرمين الجويني في التطبيقات المعاصرة في المعاملات المالية، وتنزيلُ أحكامها على الوقائع والمستجِدات.

- **الجديد في البحث:**

يمكن الحديث عن الجديد في هذا البحث مقارنة بالدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع بأمور منها:

أنه انْفَرَدَ بدراسة مستقلة لنماذج من اختيارات إمام الحرمين الجوينِي في فقه المعاملات المالية، بخلاف الدراسات السابقة؛ التي كان الموضوع فيها مرتبطا بالضوابط الفقهية في بعض الأبواب.

كما اشتمل على دراسة مقارِنَة لاختيارات إمام الحرمين الجويني في فقه المعاملات باختيارات باقي أئمة الشافعية، وكذا الأئمة المجتهدون في المذاهب الفقهية الأخرى، بخلاف الدراسات السابقة فإنها اقتصرت على بيان الضوابط الفقهية لإمام الحرمين الجويني؛ دون مقارنتها بأقوال أئمة المذهب الشافعي والمذاهب الفقهية الأخرى.

كما تضمن دراسة لعدد من الاختيارات الفقهية لإمام الحرمين الجويني في باب المعاملات المالية؛ مع بيانِ أثرها في فقه المعاملات المالية المعاصرة، والكشف عن سبل استثمارها في دراسة القضايا والنوازل الفقهية المستجِدَّة، بخلاف الدراسات السابقة التي اقتصرت على بيان الضوابط الفقهية لإمام الحرمين الجويني في كتابه «نهاية المطلب في دراية المذهب»، دون ربطها بمسائل فقه المعاملات المالية المعاصرة.

وتبرز جِدَّةُ هذا الموضوع وأهمِّيته؛ في كونه يتوخى تنزيل الفقه المالي لإمام الحرمين الجويني في تطبيقات المعاملات المالية المعاصرة.

- الخطوات المنهجية المعتمدة في البحث:

سلكت في إعداد هذا البحث الخطوات المنهجية التالية:

أولا: المناهج المعتمدة في البحث:

اعتمدت في إعداد البحث مناهج عِدة منها:

- المنهج الاستقرائي: وذلك من خلالِ تتبع اختياراتِ إمام الحرمين الجويني داخل المذهب الشافعي، وتتبع ما في

المذاهب الفقهية الأخرى.

- المنهج الوصـــفي التحليلي: وذلك عن طريق بســـط نصـــوص إمام الحرمين الجويني المتعلقة باختياراته في المعاوضات المالية، وتحليلها من أجل انتقاء اختياره في كلِ مسألة على حدة.

- المنهج المقارن: وذلك من خلال المقارنة بين اختيارات إمام الحرمين الجويني في فقه المعاملات المالية، وأقوال علماء مذهبه والمذاهب الفقهية الأخرى، لمعرفة مدى موافقتها أو مخالفتها لهم، وكذا مقارنة التعاريف القانونية بالتعاريف الشـــرعية.

ثانيا: المسلك المتبع في استخراج الاختيارات:

انتقيتُ اختيارات إمام الحرمين الجويني في فقه المعاملات، بحسب امتداد مسألة الاختيار في الواقع المالي الراهن؛ من أجل ربط تطبيقات المســـألة في المعاملات المالية المعاصـــرة باختيار إمام الحرمين الجويني، واكتفيتُ بانتقاء نماذجَ من هذه الاختيارات المتعلقة بأهم عقود المعاوضات المالية؛ من أجل ربطها بالتطبيقات المعاصرة؛ وذلك وَفْقَ منهج محدد؛ حيث بدأت أولا بتحديد الاختيار انطلاقا من النص الذي أَورد فيه الإمام المســـألة المتعلقة باختياره، فقمتُ بتحقيق وتتبع اختيار الإمام داخل المذهب الشـــافعي؛ لمعرفة مدى انتظامه في أصـــول مذهبه المُقَرَّر عند الأئمة الذين ســـبقوه، ومعرفة اطِّرَادِ اختياره عند الأئمة الذين جاؤوا بعده، وبَسَـــطْتُ الأدلة التي اســـتدل بها الإمام على اختياره، ثم انتقلتُ إلى مقارنة اختيار إمام الحرمين الجويني بأقوال المذاهب الفقهية الأخرى؛ لمعرفةِ مدى مُوافَقَتِه أو مخالَفَتِه لها.

ثالثا: المسلك المتبع في دراسة التطبيقات المعاصرة في المعاملات المالية

رَصَدْتُ نماذجَ تطبيقيةً معاصرة لكل اختيار من اختيارات الإمام، حيث عَرَّفْتُ التطبيقَ المعاصرَ عند الفقهاء المعاصرين أو وَصَفْتُ صورتَه، وبَيَّنْتُ الخطواتِ والإجراءاتِ التطبيقيَّةَ التي يتم بها، ثم بَيَّنْتُ التكييفَ الفقهي الأنسبَ لهذه المعاملة.

- خطة البحث:

بعد إعدادِ مادة البحث وجمعها انتظم البحث في مقدمة ومدخل وبابين:

فأما المقدمة فقد تضمنت الحديث عن موضوع البحث، ثم بيان أَهمية الموضوع، ودواعي اختياره وأهدافه، والدراسات السابقة له، ومنهج البحث وخطته، والصعوبات التي واجهت البحث.

وأما المدخل فقد اشتمل على نبذة مختصـــرة عن إمام الحرمين الجويني، والتعريف بكتابه «نهاية المطلب»، وبيانِ أهميته ومنهجه فيه، ومفهومِ فقه المعاملات المالية، وبيانِ أقسام الأموال، ومفهومِ الاختيارات، وبيانِ نماذجَ من الألفاظِ الدالة على الاختيار عند إمام الحرمين الجويني.

وأما الباب الأول فقد خ صصته لنماذج من اختيارات إمام الحرمين الجويني في بعض البيوع كبيع العين الغائبة وبيع المرابحة وبيع الأنموذج وبيع العِينَة، وبيع الموصوف في الذمة (بيع السَّلَم)، وعقد الإجارة، مع بيانِ تطبيقاتها المعاصرة.

وأما الباب الثاني فقد خصصته لاختيارات إمام الحرمين الجوينِي في بعض عقود الشَّـــرِكات؛ وهي عقدُ شركة العِنَان؛ وعقدُ شركةِ المضاربة، مع بيان تطبيقاتهما المعاصرة.

وقد اقتضت طبيعة البحثِ تقسيم كل باب إلى فصول ومباحث ومطالب.

وأما الخاتمة فضمنتها أهم نتائج وخلاصات البحث وآفاقه.

- الصعوبات التي واجهتها في البحث:

يمكن إجمال الصعوبات التي واجهت مسار البحث فيما يلي:

- صـــعوبةُ لغة إمام الحرمين الجوينِي؛ التي يحتاج كثير من مفرداتِها وألفاظِها لكثير من النَّظَرِ والتأمُّل؛ من أجل تحديد مرادها وبيان دلالاتِها، ويحتاج بعضها للرجوع إلى مصادر أخرى لفهمِ مراده منها.

- تَعَدُّدُ مسالك التعليل عند الإمام، وتَوَسُّعُهُ في استعمالِ الاستدلالِ العقلي واللغوي، وعرضُه وترتيبُهُ للوجوه والأقوال بكثير من التفصيل عن أئمة مذهبه، وتَتَبُّعُهَا وفحصَهَا وتمحيصَهَا ومناقشَتَهَا، مما يجعل الباحث يجد مشقة كبيرة في انتقاء اختيار الإمام في المسألة.

- ارتباطُ البحث من جهة قَضـــاياهُ العلميَّةِ بتداخل مباحث علوم كثيرة؛ كالفقه والاقتصـــاد والمال والقانون؛ والتشـــريعات الدولية والتطبيقاتِ المعاصرة في المعاملات المالية؛ مما اقتضـــى من الباحث بذل الجهد واستفراغ الوسع في ضبط دلالات ألفاظها ومفرداتها، والتكيف مع طبيعة هذه العلوم المختلفة، ومناهجِها المتعددة.

- النتائج والآفاق:

توصل الباحث إلى خلاصات ونتائج وآفاق:

فأما ما يتعلق بالخلاصات والنتائج فيمكن إجماله فيما يلي:

- اعتبارُ إمام الحرمين الجويني من الأئمة الأفذاذ المجتهدين في المذهب الشـــافعي؛ الذين اســـتكملوا شـــروط الاجتهاد، ويدل على ذلك استقلالُهُ ببعض الاجتهادات، وتَفَرُّدُهُ بعدد من الاختيارات في فقه المعاملات المالية داخل المذهب وخارجه.

- إعمالُه لقواعد الحاجة ورفع الحرج عن المكلفين، وهي قواعدُ مجلِّيَةٌ لروح الشـــــريعة ومقاصدها في عقود المعاملات المالية، وقد مثلت الأساس لبعض البيوع المعاصرة في القوانين الدولية الحديثة، كبيع الأنموذج.

– مراعاتُهُ للاجتهاد المقا صدي، والتعليل الم صلحي؛ القائمَيْنِ على مراعاة المآلات في البيوع حماية لم صلحة المشتري، كما هو الشأن في بيع العين الغائبة، مما جعله متوافقا مع بعض العقود المالية المستَحْدَثَة التي اعْتَمَدَتْهَا القوانين الدولية؛ كالعقد الإلكتروني؛ بصفته نموذجا تطبيقيا معاصرا لبيع العين الغائبة.

– موافَقَتُهُ لعدد من التطبيقات المعا صرة المعتمدة في بعض البنوك الإ سلامية؛ مثل عقد السَّلَم الموازي الذي هو امتداد لبيع السَّلَم، والإجارة المنتهية بالتمليك التي هي صيغة متطورة لعقد الإجارة، والمضاربة المُشْتَرَكَة وهي من الصيغ المعاصرة للمضاربة، والمشاركة المتناقصة وهي امتدادٌ لشركة العِنَان.

مما يدل دلالة صريحة على أن اجتهادات إمام الحرمين الجوينِي واختياراته لها امتداداتٌ قوية، يمكن استثمارها في إيجاد حلول للمستجِدات والنوازل المالية المعاصرة.

وأما ما يتعلق بالآفاق فيمكن إجماله فيما يلي:

– تكثيفُ الدراســـات والبحوث العلمية لاختيارات الأئمة واجتهاداتهم الفقهية؛ من أجل بيان امتداداتها في القضايا المعاصرة؛ واستثمارها في الإجابة عن النوازل والمستجِدات.

– سعْيُ البنوك الإسلامية للاعتناء بعقود المشاركات كَشَـــرِكَتَي العِنَان والمضاربة؛ لإنشاء مشاريع تنموية في مختلف القطاعات الحيوية، والحَدِّ من صيغ التمويل بالمرابحة للآمر بالشـــراء والتورق؛ التي تقتصـــر فيها البنوك على الوساطة المالية وضمان الربح مُسْبَقا.

– العِنايةُ بإبرام عقودِ السَّلَمِ الموازي في مجالات متعددة؛ تجارية و صناعية وفلاحية، لا سيما القطاع الزراعي في المغرب الذي يُعَدُّ قطاعا حيويا، لذلك أقترح أن تنخرط البنوك التشاركية المغربية بصفة عامة والبنك التشاركي الأخضـــر المغربي – المنبثق عن بنك القرض الفلاحي التابع للدولة؛ والمتخصص في القطاع الفلاحي والمشهود له بالتجربة الطويلة في هذا المجال– بصفة خاصة في التمويل بالسَّلَم والسَّلَم الموازي؛ لأن هذه الصيغة التمويلية ســـتمكن من تنمية القطاع الفلاحي، وتوفير التوازن الاجتماعي، بغية الوصـــول للاكتفاء الذاتي في المجال الزراعي، وتحقيق الأمن الغذائي؛ الذي يُعَدُّ في ع صرنا الحا ضر من أهم المؤ شرات والعوامل الدالة على تقدم الدول ورقيها.

وختاما أجدد شكري وامتناني لأستاذي المشـــرف ولأعضاء هذه اللجنة العلمية المباركة؛ التي ستُصوِّبُ هذا البحث وتُقَوِّمُهُ ليكون أحسن وأفضل مما هو عليه، وكُلِّي آذانٌ صاغيةٌ لتوجيهاتهم وتصوياتهم، أسأل الله أن يسددهم ويوفقهم.

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل لجامعة القا ضي عياض، في شخص رئيسها والقائمين عليها، ثم شكري لكلية الآداب والعلوم الإن سانية بمراكش، وأخص منهم السيد العميد المحترم ونائبه، و سائر طاقمها التربوي

والإداري؛ لما يوفرونه من ظروف ملائمة للبحث العلمي في هذه الكلية العامرة، وكذا شعبة الدراسات الإسلامية في شخص أساتذتها.

والشكر خالص لكل الحاضرين من أساتذة وأقرباء ومحبين وأصدقاء.

وأسأل الله السداد في القول، والرشد في العمل، والتوفيق والإخلاص في الأمر كله،

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

والحمد لله رب لعالمين.